المشهد الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/٩/١٥ الموافق ٢٧ محرم ١٤٤٢ هـ العدد ٤٥٦ السنة الثامنة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير إسرائيلي جديد: خيار انهيار السلطة الفلسطينية «ليس الأسوأ على الإطلاق»!

صفحـ(٢)ـة

تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية: آثار الأزمة الاقتصادية ستستمر حتى ٢٠٢٣!

صفحـ(٣)ـة

لافتات تطالب نتنياهو الذاهب إلى واشنطن لتوقيع اتفاقيات سلام مع الامارات والبحرين، بعدم العودة. (أف ب)

نتنياهو سيستثمر اتفاقيات التطبيع في الانتخابات المقبلة لكنها لا تضيف له قوة في الاستطلاعات!

كتب برهوم جرايسي:

ضمن بنيامين نتنياهو لنفسه هذا الأسبوع مشهدا في البيت الأبيض، سيكون إحدى الخلفيات الدعائية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقبلة، التي ما تزال مسألة وقت، وذلك بتوقيعه على اتفاقيتي التطبيع مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين. وليس من المؤكد أن هذا سيزيد إلى رصيده الانتخابي، في ظل الأزمتين الصحية والاقتصادية المتفاقمتين. ولكن هذا كما يبدو يؤجل قراره الاتجاه نحو انتخابات مبكرة؛ في حين أن البلبلة الواضحة في استطلاعات الرأي، تطرح علامات سؤال حول دقتها.

فالمفعول السياسي للاتفاق مع الإمارات ظهر مباشرة بعد الإعلان عن قرار التطبيق يوم ١٣ آب الماضي، وأبقت كل استطلاعات الرأي على أن الليكود سيخسر من مقاعده الـ ٣٦، ولربما تحسن في تلك الأيام بمقعد أو اثنين، ولكن سرعان ما عاد إلى نتائج الاستطلاعات التي سبقت إعلان التطبيع.

وفي نظرة إلى الوراء، بات من الممكن الاستنتاج، أن ما دفع نتنياهو للقبول بتأجيل «خط النهاية» للائتلاف الحكم، إلى يوم ٢٣ كانون الأول المقبل، بدلا من ٢٥ آب الماضي، ليس فقط الضغوط عليه من كتلة الليكود، وأيضا من شركائه، في كتلتي المتدينين المتزمتين، الحريديم، وإنما لأنه كان يعلم هو بالذات، والحلقة الأضيق من حوله، مع وكلائه في البيت الأبيض، أنه في الأيام المقبلة ستكون له غنائم سياسية أخرى عدا الإمارات، كما رأينا هذا في نهاية الأسبوع الماضي، بالإعلان عن انضمام البحرين إلى مسيرة التطبيع. ولربما أن البحرين ليست الأخيرة في هذه الجولة.

وكما في الحالة مع الإمارات، ليس من المتوقع أن يحقق الاتفاق مع البحرين قوة أكثر لليكود، لأن الرأي العام الإسرائيلي لم يتفاجأ من هذه الاتفاقيات، فهو يسمع منذ سنوات عن التقارب، وعن تغلغل إسرائيل أو وكلائها من واشنطن، في أروقة حكم بعض الدول العربية، التي لا تقيم علاقات رسمية علنية مع إسرائيل.

كذلك فإن البحرين أو الإمارات ليستا من دول الجوار، ولم تشكلا في أي يوم تهديدا لإسرائيل. أما عن التعاون الاقتصادي، فكما يبدو هناك قناعة مترسخة بأن هذا التعاون القائم جزئيا من قبل، لا يهم الإسرائيلي في الشارع. ورغم ذلك فإن نتنياهو سيستثمر هذه الأوراق سياسيا في الانتخابات المقبلة، ولكن هناك شك في ما إذا هذا سيحقق له قوة أكبر، خاصة إذا ما اندلعت فرضاً مقاومة شعبية جماهيرية جديدة في الضفة والقطاع.

الاستطلاعات وعلامة السؤال الأكبر

نظريا، وعلى وقع الأزمتين الصحية والاقتصادية المستفحلتين في إسرائيل، فإنه من المنطق أن يخسر الليكود بعضا من مقاعده البرلمانية، ولكن العنوان الظاهر في استطلاعات الرأي كبديل لهذه الخسارة، من الليكود ومن غيره من الأحزاب، ليس منطقيا، إذ أن استطلاعات الرأي تُظهر أن تحالف أحزاب المستوطنين، وللتدقيق أكثر أحزاب التيار الديني الصهيوني، والذي يتشدد دينيا في العقدين الأخيرين، عدا عن تطرفه السياسي المتعاظم، سيقفز بقوته من ٦ مقاعد في انتخابات آذار ٢٠٢٠، إلى ما بين ١٤ وحتى ٢٠ مقعدا، في الوقت الذي تتنبأ فيه الاستطلاعات بحصول الليكود على ما بين ٢٩ إلى ٣١ مقعدا، بدلا من ٣٦ مقعدا في انتخابات آذار الماضي.

فالشريحة الأكثر تضررا اقتصاديا هي الشريحة الوسطى بكل تنوعاتها، لأن الشرائح الفقيرة، التي تعتمد كثيرا على المخصصات الاجتماعية، الضرر الناشئ الجديد أقل عليها نسبيا، فهي أصلا تعيش في أسوأ الظروف الاقتصادية الاجتماعية، ولذا فإننا نسمع الصوت الأعلى في الاحتجاجات القائمة من الشرائح الوسطى، ومن المناطق التي تعد معقلا للشرائح الوسطى العليا، وغالبا هذه هي الشرائح العلمانية، أو الأقرب اليها. وعلى أساس هذه الفرضية، من الصعب رؤية أن يكون تحالف أيديولوجي متزمت دينيا وسياسيا عنوانا لهذه الشرائح، التي صوتت نسبة عالية جدا منها لأحزاب تعارض الليكود أو نتنياهو.

الأساس الثاني الذي يدفع للتشكيك في الاستطلاعات التي نراها، هو القاعدة الأساسية لمصوتي الليكود وتحالف الأحزاب الاستيطانية، وهي قاعدة اليمين الاستيطاني. وهذا الجمهور كما تدل نتائج التصويت في كل الانتخابات البرلمانية، يشارك بنسبة أعلى من غيره في الاقتراع الفعلي، وبفجوة كبيرة عن نسب التصويت في معاقل ما يسمى «الوسط» أو «اليسار الصهيوني»، ونموذجاً لهذا نراه في نسب التصويت في المستوطنات، مقارنة مع منطقة تل أبيب الكبرى. وتضاف إلى هذا نسبة التصويت في مستوطنات وأحياء الحريديم، وأيضا في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، لنرى أنه بعد احتساب المصوتين الذين يصوتون خارج أماكن سكناهم، تصل عندهم نسبة التصويت إلى النسبة القصوى التي يمكن لأي جمهور أن يصلها في التصويت (ما بين ٨٨٪ إلى ٩٣٪ من ذوي حق الاقتراع) وهذه تكسبه مقاعد إضافية في النتيجة النهائية. بمعنى أن جمهور اليمين الاستيطاني استنفد أقصى قوته الانتخابية في كل الجولات الانتخابية السابقة، وكل زيادة لقوته، ستكون عمليا من معسكرات أخرى، وهذا احتماله ضعيف، على ضوء طبيعة الشارع الإسرائيلي، وتنوعاته المجتمعية والسياسية.

ما سبق يعتمد على فحص عيني لنتائج الانتخابات في الجولات الانتخابية الخمس الأخيرة، أجريناه تباعا، منذ العام ٢٠١٣ وحتى انتخابات آذار الماضي، ٢٠٢٠. وإلى جانب نسب التصويت، أخذنا نتيجة الليكود مع تحالف أحزاب التيار الديني الصهيوني، ككتلة واحدة، ورأينا أن نتيجته من حيث كم الأصوات، أو من حيث المقاعد الفعلية في الكنيست، تراوحت ما بين ٣٢٪ إلى ٣٤٪.

ففي انتخابات ٢٠١٣، خاض الليكود الانتخابات بقائمة واحدة مع حزب «إسرائيل بيتنا»، وكان تحالفا مُخسرا للحزبين، وحصلا معا على ٣١ مقعدا، بدلا من ٤٢ مقعدا كانت للحزبين في ٢٠٠٩. وحسب التقديرات، فإن «إسرائيل بيتنا» حقق لهذا التحالف لا أكثر من ٥ مقاعد، ما يعني أن قوة الليكود في صناديق الاقتراع كانت قرابة ٢٦ مقعدا، بينما تحالف أحزاب التيار الديني الصهيوني، الذي أطلق عليه في حينه اسم «البيت اليهودي»، حصل على ١٢ مقعدا. بمعنى أن قوة الليكود وتحالف «البيت اليهودي، بالكاد وصلت الى ٣٨ مقعدا.

في انتخابات ٢٠١٥، حصل الليكود وحده على ٣٠ مقعدا، بينما هبط تحالف «البيت اليهودي» إلى ٨ مقاعد، ولكن في تلك الانتخابات دخل لاعب جديد، حزب «كلنا» برئاسة وزير المالية السابق موشيه كحلون، وحصل على ١٠ مقاعد، نصفها من اليمين الاستيطاني.

في انتخابات نيسان ٢٠١٩، تفكك تحالف «البيت اليهودي»، وإحدى القائمتين لامست نسبة الحسم ولم تجتزها، ورأينا أن الليكود حصل على ٣٥ مقعدا، بينما القائمة الأخرى من ذلك التحالف حصلت على ٥ مقاعد، وفي حسابات أخرى، رأينا أن قائمتي التحالف المتفكك مع الليكود، حصلت معا على ٣٤٪ من الأصوات، ما يعادل ٤٢ مقعدا.

في انتخابات أيلول ٢٠١٩، التأم تحالف اليمين الاستيطاني من جديد، وحصل على ٧ مقاعد، مقابل ٣٣ مقعدا لليكود.

في انتخابات آذار ٢٠٢٠ حصل الليكود على ٣٦ مقعدا، مقابل ٦ مقاعد لذلك التحالف الذي يحمل حاليا اسم «يمينا»، بمعنى بقيت القائمتان في محيط القوة البرلمانية ذاتها.

وهنا يُسأل السؤال: كيف يمكن لقوة مشتركة كهذه أن تحقق في غضون ٥ أو ٦ أشهر، زيادة حادة في عدد المقاعد البرلمانية؟ إذ أن استطلاعات الرأي تمنح القوة المشتركة لليكود ولتحالف اليمين الاستيطاني الديني، ما بين ٤٧ مقعدا في أدنى نتيجة في الاستطلاعات إلى ٥١ مقعدا. واضح أن في هذا خللا ولم يظهر من يُفسّر هذه النتيجة. والتخبطات نراها في نتائج قوائم أخرى، مثل القائمة المشتركة التي لها ١٥ مقعدا حاليا، ونرى أن استطلاعات رأي تمنحها الآن ١١ مقعدا، وأخرى تقفز معها الى ١٧ مقعدا، ولكن غالبيتها تبقيها عند ١٥ مقعدا.

لا يوجد مستحيل في السياسة، ولكن في ما تقدم محاولة لشرح عدم المنطقية في نتائج استطلاعات الرأي التي تظهر تباعا.

تحالف يقلق نتنياهو

واضح أن تحالف الأحزاب الاستيطانية، من التيار الديني الصهيوني، هو الحليف السياسي الفوري والأقوى لليكود، الذي يتزعم كل معسكر اليمين الاستيطاني، رغم أن بنيامين نتنياهو أبقى هذا التحالف خارج الائتلاف لعدة أسباب، بينها أن دخوله للائتلاف سيكون على حساب المزيد من الحقائب الوزارية الأهم، ما لن يبقي لليكود أيا من هذه الحقائب.

وفي كل حسابات لاستطلاعات الرأي، يتم احتساب معسكر الليكود الفوري، بما يشمل هذا التحالف وقائمتي الحريديم: شاس ويهدوت هتوراة. وحسب الاستطلاعات، فإن هذا التحالف يحظى في معظم الاستطلاعات الأخيرة بأغلبية محدودة، من دون حزب «إسرائيل بيتنا». ولكن نتنياهو ليس معنيا بحلفاء فوريين أقوياء، فتحالف التيار الديني الصهيوني، بقوة ١٤ مقعدا وأكثر، سيرفع سقف مطالبه على مستوى الحقائب، وحجمه في دوائر القرار، والسياسات العامة، التي في كثير من الأحيان، لا تأخذ بالحسبان احتياجات إقليمية وعالمية للحكومة الإسرائيلية، لتمرير مشاريع متشعبة، منها ما نراه الآن، علاقات دبلوماسية مع دول عربية غنية، حتى ولو على حساب تأجيل مخطط فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية المحتلة.

ولهذا رأينا على مدى السنوات الأخيرة، كيف أن نتنياهو نجح في اختراق قواعد التيار الديني الصهيوني والأحزاب التي تمثله، واقتنص من قوتها لصالح حزب الليكود. أما الآن، فيبدو أن ما أنجزه نتنياهو سيتراجع في الانتخابات المقبلة، بسبب تأجيل فرض مشروع الضم على الضفة.

وبالإمكان القول إن نتنياهو قلق من نتائج الاستطلاعات التي تظهر تباعا، بالذات من النتائج التي تظهر في معسكره الفوري. وهذا ما قد يعيد حساباته بشأن الانتخابات المبكرة.

اهتمامات الشارع الإسرائيلي

كلما تقدمت الأيام، وتأخر نتنياهو في قراره المبيّت للتوجه لانتخابات مبكرة، فإن هذا سيدفعه لتأجيل كل الموضوع لبضعة أشهر أخرى. فالآن بعد عودته من واشنطن، سيكون عليه عرض الاتفاق مع الإمارات على الكنيست للمصادقة عليه، وهو بحسب خبراء، ليس ضرورة، ولكن نتنياهو يريد تضخيم الحديث أكثر أمام الشارع الإسرائيلي، ولربما أن الاتفاق مع البحرين ستكون له ذات المكانة. وفي كلتا الحالتين فإن لن يتجه للكنيست على رأس حكومة انتقالية وفي أجواء انتخابية.

في المقابل، فإن المشهد الصحي في إسرائيل تحت وطأة وباء كورونا يبدو وكأنه فاقد السيطرة، مع معدلات باتت من الأعلى عالميا، مقارنة مع عدد السكان، إن كان على مستوى أعداد المصابين يوميا، الذين تجاوز عددهم في نهاية الأسبوع الماضي ٤ آلاف مصاب، أو على مستوى المرضى في حال الخطر. ولكن يبقى عدد الوفيات حتى الآن، أقل من المعدلات العالمية العالية.

وهذا ما استدعى الحكومة لاتخاذ قرارا بالإغلاق في فترة الأعياد العبرية، التي ستبدأ في الأسبوع المقبل، وتستمر ثلاثة أسابيع. وحينما يكون إغلاق، فهذا يعني أن التبعات الاقتصادية السلبية ستتعمق، وفي هذه الحالة فإن الانتقادات للحكومة ستتزايد، وطالما أن القرارات كلها بيد شخص بنيامين نتنياهو، فإنه هو الذي ستُوجه له السهام، ومن المشكوك فيه أن يكون معنيا بالانطلاق بحملة انتخابية في ظل ظروف كهذه، تليها بدء محاكمته بجلساتها المكثفة في الشهر الأول من العام المقبل.

ويحاول نتنياهو جاهدا إشغال الرأي العام بقضيته الشخصية، إذ يواصل حملة انتقاداته لكل أذرع تطبيق القانون، في محاولة للانتقاص من شرعية القرارات التي اتخذت ضده، فهو يريد إقناع الجمهور أو مناصريه، بأن كل المسؤولين في تلك الأجهزة خططوا للإطاحة به، رغم أن نتنياهو خاض معارك لتنصيب بعضهم، وأولهم المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت، الذي كان سكرتير حكومته، والقائد العام السابق للشرطة، روني ألشيخ، الذي استحضره نتنياهو من قيادة جهاز المخابرات العامة- الشاباك.

التقديرات تقول إنه إذ لم يقرر نتنياهو حل الحكومة والكنيست، حتى اليوم الأخير من شهر أيلول الجاري، لتجري الانتخابات الرابعة في مطلع العام المقبل، وقبل بدء محاكمته بأيام، فإنه قد يكون مضطرا لتأجيل كل مشروعه بشأن الانتخابات المبكرة الى الصيف المقبل. ولكن كل هذا قد يتغير إذا ما نجح نتنياهو، لسبب كهذا أو ذاك، في أن يؤجل موعد بدء محاكمته من جديد، وكل الاحتمالات تظل واردة.

كلمة في البداية

الانتخابات الإسرائيلية المقبلة هل هي مسألة وقت؟

أنطوان شلحت

يشير المشهد الحزبي في إسرائيل، خلال الفترة الأخيرة، إلى أن الانتخابات العامة المقبلة لا تزال مسألة وقت، حيث يشفّ الحراك الطاغي عليه عن استعداد متواتر لجولة انتخابية مرتقبة قد لا يطول موعدها عن عام واحد، في الحدّ الأقصى.

وليس مبالغة القول إن جُلّ الأحزاب الإسرائيلية، كي لا نقول كلها، تتصرّف على هذا الأساس.

وبينما لوّحت الأزمة المرتبطة بمسألة إقرار الميزانية الإسرائيلية العامة، حتى وقت قريب، إلى هذا الاستنتاج العينيّ، فإن معظم التحليلات والوقائع تلفت إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ارتأى تأجيل أزمة الميزانية إلى ما بعد توقيع اتفاق التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة، ومع دول عربية أخرى كما كان يأمل في حينه، سرعان ما دخلت البحرين في عدادها. فهذا الاتفاق سيكون، بالنسبة إليه، بمثابة نقطة قوة لصالحه أمام اليمين الاستيطاني وقواعده التي خذلها في موضوع ضم مناطق في الضفة الغربية إلى «السيادة الإسرائيلية». وبناء على ذلك لم يفكّك نتنياهو الحكومة من دون أن يحقق هذا «الإنجاز»، وربما كان هذا هو السبب وراء قبوله تأجيل الصدام مع حليفه، حزب «أزرق أبيض». ويصرّ نتنياهو على أنه لم يلغ الضم من أجندته السياسية ولكنه فضل تأجيله من أجل الاتفاق، وهذا الأمر سيكون برأيه مقنعاً لقواعد اليمين في خضم أي انتخابات مقبلة.

بموازاة هذا، لا تنفك أغلبية الأحزاب الإسرائيلية تجاهر بعلمها أن نتنياهو لن يفي بوعده التنازل عن منصب رئيس الحكومة لصالح رئيس «أزرق أبيض»، بيني غانتس، وتؤكد أنه سوف يفكك الحكومة قريباً، ربما بعد توقيع اتفاق التطبيع، أو بعد انتخابات الرئاسة الأميركية، ولذا فإنها تستعد وتتصرّف على هذا النحو. ولوحظ أنه حتى الأحزاب المنضوية في الحكومة باتت متسمّة بهذا التصرّف، كما يمكن الاستدلال على ذلك من آخر مواقف أحزاب اليهود الحريديم المتشددين دينياً.

ولا شك في أن ما يدفع نحو هذا الاعتقاد السائد هو ما أكدناه مراراً وتكراراً، أن أجندة نتنياهو ستظل متمحورة حتى إشعار آخر من حول غاية واحدة، هي البقاء في سدّة الحكم بأي ثمن لدرء محاكمته بشبهات فساد التي ستبدأ العام المقبل. وهو ما عاد وأثبته بشكل لا يقبل التأويل من خلال استخدامه للكشوف الجديدة المتعلقة بما تعرف باسم «أحداث أم الحيران» قبل أكثر من ثلاثة أعوام، والتي توقفنا عند تفصيلاتها وتداعياتها في هذا العدد من هذه الزاوية أيضاً، فضلاً عن مداليلها المرتبطة بجوهر السياسة الإسرائيلية إزاء المواطنين الفلسطينيين في الداخل وقضاياهم القومية والمدنية.

في هذه الأثناء بدأت تعلو في إسرائيل أصوات مغايرة تؤكد أن اتفاق التطبيع مع الإمارات وما قد يتأتى عنه من اتفاقيات تطبيع مع دول عربية أخرى، كانت البحرين البادئ بها، حتى وإن انطوى على تطوّر سياسيّ ذي دلالة مهمّة على المستوى الإقليمي، ليس فيه ما يسفر عن كنس قضية فلسطين تحت السجادة، وأن هذه القضية ستظل تلاحق إسرائيل، سواء في عقر دارها أو على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وربما يجدر التنويه بأحد تلك الأصوات، الذي صدر مؤخراً عن باحث كبير في «معهد أبحاث الأمن القومي» عمل سابقاً رئيساً للقسم الفلسطيني والعربي في وزارة شؤون الاستخبارات والاستراتيجيا ومستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية لقطاع غزة، ورأى أن ثمة صلة بين اتفاق التطبيع هذا وبين الفشل الذي مُنيت به خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي المعروفة باسم «صفقة القرن» وخطة نتنياهو الرامية إلى ضم مناطق من الضفة الغربية التي وعد بتنفيذها عشية الانتخابات العامة في آذار وبعد تأليفه لحكومته الخامسة الحالية، لا بل حدّد موعد الأول من تموز الفائت لوضعها موضع التنفيذ.

برأي هذا الباحث (يوحنان تسوريف) فإن إعلان تطبيع العلاقات هو إلى حد بعيد تعويض لكل من ترامب ونتنياهو عن الطريق المسدود الذي واجهته تلك الخطة، وعن فشل الضم الذي كان جزءاً لا يتجزأ منها. ففي مقابله يحصل ترامب على إنجاز سياسي عشية الانتخابات الرئاسية، يستطيع أن يقدمه إلى ناخبيه الإنجيليين المناصرين لأمن إسرائيل ومصلحتها، ويستطيع نتنياهو تقديم التطبيع كذريعة لتخلّيه عن خطة الضم، أو بحسب قوله تأجيل هذه الخطة التي وعد بالبدء بتنفيذها في مطلع تموز.

قد تكمن أهمية هذا التحليل في نقطتين تحتاجان إلى أن نتابعهما لاحقاً: الأولى، النقطة المتعلقة بفشل خطة «صفقة القرن». والثانية هي تلك المتعلقة بما سبق أن أسميناه بـ«الفرج العربي»، والكامن في إقدام دول عربية على تقديم إنجاز تلو إنجاز لإسرائيل على طبق التطبيع الشائن.

وقائع الضم الفعلي: تصعيد احتلالي مستمر دفعاً نحو الانفجار. (أ.ف.ب)

تقرير إسرائيلي جديد: خيار انهيار السلطة الفلسطينية «ليس الأسوأ على الإطلاق»!

كتب عصمت منصور:

قدمت مجموعة من الضباط السابقين في أجهزة الأمن الإسرائيلية تحمل اسم «الأمنيون»، تأسست في العام الحالي من قبل ضباط كبار من خريجي أجهزة الأمن المختلفة ذوي التوجهات اليمينية، بهدف «فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة وتعزيز السيطرة الأمنية الإسرائيلية فيها»، تقريرا مفصّلا إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حول السيناريوهات التي ستواجهها إسرائيل في ما أسمتها «مرحلة ما بعد انهيار السلطة الفلسطينية».

التقرير الذي نشر على نطاق واسع، وبخلاف كافة التقارير والدراسات والتوجهات السابقة التي أجمعت على أن انهيار السلطة أو حلها لنفسها يعتبر التهديد الأخطر أمنيا وسياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا على إسرائيل في الوقت الحالي، أشار للمرة الأولى إلى أن هذا الخيار «ليس الأسوأ على الإطلاق»، وإلى أن «العبء الاقتصادي ليس كبيرا كما يتم تصويره».

ويعتبر التقرير، الذي أعده الجنرال احتياط يوسي كوبرفاسر، رئيس قسم الأبحاث السابق في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») ومدير عام وزارة الشؤون الاستراتيجية وأحد القادة البارزين في مجموعة «الأمنيون» والذي يعمل اليوم باحثا في مركز القدس لدراسة السياسات العامة، أن ثمن انهيار السلطة لا يوازي خطر بقاء إسرائيل «رهينة للسلطة ووجودها، خاصة وأن السلطة لا زالت تتمسك بروايتها التاريخية وترفض الاعتراف بدولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي».

واعترف التقرير، الذي حمل عنوان «إسرائيل تستطيع أن تتعايش مع انهيار السلطة»، ضمناً، بأن الخيار المفضّل لإسرائيل حتى الآن هو «استمرار بقاء السلطة وقيامها بدورها» لأن الخيارات الخمسة الأخرى التي تتراوح بين الفراغ والفوضى وعودة السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأراضي المحتلة وصولا إلى سيناريو سيطرة حركة حماس على الضفة، تعتبر «أقل بكثير» من خيار بقاء السلطة.

مجموعة «الأمنيون»

مجموعة «الأمنيون» تشكلت من أجل إعطاء بعد «أمني مهني» وورقة براءة ذمة أمنية للتوجهات اليمينية المتطرفة وفي مقدمتها رفض حل الدولتين وتشجيع الضم وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، وهي جاءت ردا على مجموعة أخرى من كبار الضباط خريجي أجهزة الأمن الإسرائيلية (الشاباك والموساد والجيش والشرطة) تحت اسم «قادة من أجل أمن إسرائيل» والتي تشكلت قبل ست سنوات في أعقاب انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ وحملت توجها واضحا «ينطلق من مصلحة إسرائيل الأمنية» والمتمثلة في الانفصال عن الفلسطينيين ودعم المبادرات السياسية التي ترمي إلى إنهاء الصراع وخاصة مبادرة السلام العربية.

أهم الحملات التي نظمتها مجموعة «قادة من أجل أمن إسرائيل» كانت في العام ٢٠١٧ تحت عنوان «قريبا سنكون الأغلبية» عززتها بإحصائيات ودراسات أمنية واقتصادية وديموغرافية تؤكد كارثية سيناريو انهيار السلطة والتكلفة المالية التي قد تكبّد ميزانية الدولة ما لا يقل عن ٧,٥ مليار شيكل سنويا، إلى جانب عودة إسرائيل إلى إدارة حياة ٢,٥ مليون فلسطيني بشكل مباشر وإعادة احتلال والسيطرة على التجمعات السكنية في المدن والمخيمات الفلسطينية وهو ما يعني عودة الأوضاع إلى حقبة ما قبل وجود السلطة.

انهيار أم حل السلطة؟

عودة شبح سيناريو حل أو انهيار السلطة الفلسطينية عاد ليطفو على السطح في النقاشات الإسرائيلية الداخلية بمستوياتها المختلفة على ضوء ما وصفه مركز أبحاث الأمن القومي بـ«الفشل الاستراتيجي» الذي واجهه مشروعها ما بعد انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب وطرحه لـ«صفقة القرن» وعقد اتفاقيات تطبيع علاقات مع الإمارات (ولاحقا مع البحرين)، مقابل تشكيل نتنياهو لحكومة وحدة بالشراكة مع حزب أزرق أبيض أدرج ضمن جدول أعمالها موضوع ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل، متوجا بذلك عقدا من حكم اليمين والجمود السياسي وخلق الوقائع والضم الزاحف على الأرض.

الواقع الجديد الذي عززه انحياز ترامب المطلق لنتنياهو وتبنيه لمشروع اليمين، يفقد السلطة الفلسطينية مبرر وجودها ويحوّلها إلى كيان ضعيف، وفاقد للأهلية السياسية وآيل للانهيار، وهو ما يتطلب من إسرائيل حسم أمرها ورسم سيناريو في كيفية التعامل معه- تركه ينهار أم إسناده وبث الروح فيه من جديد أم ربما إعادة صياغته من جديد بما يتناسب مع الدور المقلص (حكم إداري ذاتي) الذي حددته «صفقة القرن». هذا الواقع الذي بلغ ذروته عندما حددت حكومة نتنياهو- غانتس تاريخ الأول من تموز على أنه الموعد الفعلي للشروع في تطبيق خطة الضم، وهو ما دفع بالسلطة الفلسطينية إلى الإعلان عن «تحللها» من الاتفاقيات التي تربطها بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني معها، وهو ما يعني ضمنا انتهاء صلاحية الإطار المرجعي الذي قامت على أساسه - اتفاق أوسلو- والصعود على سكة المواجهة ما يقود إلى تفكك السلطة التي ستدخل بفعل قرارها «غير المسنود عربيا ودوليا» في أزمة مالية وإدارية وعجزها عن أداء التزاماتها تجاه السكان.

ورغم أن الرئيس محمود عباس لم يهدد بحل السلطة بشكل صريح عند إلقائه بيان القيادة الفلسطينية الذي أعلن فيه عن قرار التحلل من الاتفاقيات مع إسرائيل في التاسع عشر من أيار الماضي، إلا أن هذا السيناريو والتلويح بتسليم المفاتيح للاحتلال ليس جديدا على خطابه في السنوات العشر الأخيرة من حكم اليمين. تكرار هذا التهديد دون الإعداد بشكل جدي لليوم التالي جعل إسرائيل تنظر إليه بنوع من اللامبالاة وعدم الجدية، حيث اعتبر المركز المقدسي للسياسات العامة أن إعلان التحلل من الاتفاقيات ورغم الأزمة السياسية التي تمر بها السلطة لا يعني الذهاب إلى خيار حل السلطة وقطع كافة الطرق للعودة إلى المفاوضات، ذلك أن الرئيس» لا يزال يرفض الدخول في مواجهة على غرار الانتفاضة الثانية ويعتبر أن السلطة إنجاز وطني لا يجب التفريط به».

ذات الاستنتاج خلص إليه مركز أبحاث الأمن القومي الذي اعترف بأن الأزمة التي تعيشها السلطة غير مسبوقة ولكنها لن تؤدي إلى حلها خاصة إذا ما عملت إسرائيل على عدم تهميش السلطة أكثر وعلى جعلها تقطف ثمار الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية.

إذا كان خيار حل السلطة بقرار سياسي فلسطيني مستبعدا ولا يتم أخذه بجدية من قبل إسرائيل، فإن خيار انهيارها بفعل الأزمات التي تعصف بها وحالة الضعف التي تشهدها وتقويض المرجعيات التي قامت على أساسها يبقى هو السيناريو الأقرب أو الممكن إذا ما استمر نتنياهو في سياسته ضدها.

فرئيس جهاز الشاباك السابق يعقوب بيري يعتبر أن انهيار السلطة ستكون له «آثار سلبية بعيدة المدى على إسرائيل وأن من الصعب إيجاد إطار مقبول عالميا ومتواجد على الأرض ليحل مكانها».

في أقوال بيري اعتراف ضمني أن بقاء السلطة ومنع انهيارها يتوقفان بشكل كبير على سياسة إسرائيل تجاهها، وإذا ما وقع هذا السيناريو فسيكون بسبب إسرائيل التي ستتحمل مسؤوليته وتبعاته كاملة.

أما موشيه مرزوق، المستشار السابق لمنسق جيش الاحتلال، فاعتبر أن انهيار السلطة سيكون «العقوبة الأشد التي تتلقاها إسرائيل» لأنها ستعني عودة الجيش إلى المناطق (المحتلة) وتولي مسؤوليات الأمن والصحة والتعليم، إلى جانب الأثر الدولي لمثل هكذا سيناريو.

كما أن انهيار السلطة الذي يهدد به الرئيس عباس لا سابقة له في التاريخ، وفق مركز بيغن- السادات، الذي ورغم أنه شكك في أبحاثه بجدية التهديد الفلسطيني باللجوء إلى ما وصفه بـ«السلاح النووي الفلسطيني» فإنه سيقود إضافة إلى كل ما ذكر أعلاه، إلى عودة حماس وربما سيطرتها على الضفة. ونتنياهو لا يحاول منع انهيار السلطة، بقدر ما تحاول أجهزة أمنه تأخير هذا الانهيار من خلال إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع السلطة وتقديم توصيات للمستوى السياسي بالتخفيف من حالة الاحتقان والضغط التي يعيشها الشارع الفلسطيني نتيجة العجز الآخذ في الازدياد لدى السلطة.

ربما يمكن تفسير أن لامبالاة نتنياهو تجاه التهديد الفلسطيني بحل السلطة او إمكانية انهيارها نابعة من توجهاته اليمينية المتطرفة وعدم قناعته بالحل السياسي منذ البداية، بالإضافة إلى القيود التي يفرضها عليه تحالفه مع الأحزاب الدينية القومية والاستيطانية، وأنه أيضا لا يشعر بأي ضغط حقيقي من قبل السلطة أو جدية في توجهاتها نحو حل نفسها، كما عبر عن ذلك بعد الإعلان عن «صفقة القرن» بقوله للصحافي والمحلل الإسرائيلي شالوم يروشالمي بأن «لا نية للسلطة بحل نفسها وتنفيذ تهديداتها».

البديل

إذا كانت هناك لحظة اختبار حقيقية لمدى تقبل إسرائيل لخيار انهيار السلطة الفلسطينية، فهي تكمن في المواجهة الأعنف والأطول التي شهدها الصراع منذ توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، والمتمثل في الانتفاضة الثانية التي اندلعت بعد فشل قمة كامب ديفيد ٢ بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب العمل سابقاً إيهود باراك في العام ٢٠٠٠.

فالانتفاضة الثانية التي تعرف فلسطينيا باسم انتفاضة الأقصى لارتباط اندلاعها باقتحام أريئيل شارون، رئيس المعارضة في ذلك الوقت، للمسجد الأقصى، أوصلت العلاقات بين السلطة وإسرائيل إلى أدنى مستوى لها. وشارون الذي انتخب رئيسا للحكومة على وقع العمليات في قلب المدن الإسرائيلية، تعهد باستعادة الهدوء واعتبر في أكثر من مناسبة أن السلطة الفلسطينية متورطة «بالإرهاب» وأن رئيسها ياسر عرفات يقود أو يوجه ويشجع النضال المسلح ضد الإسرائيليين في قلب المدن الإسرائيلية.

وتزامن أحداث الانتفاضة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتدمير برجي التجارة في نيويورك اعتبر فرصة سانحة لشارون من أجل الانقضاض على السلطة الفلسطينية ورئيسها الذي شبهه ببن لادن. ولم تمض أشهر حتى أعلن شارون عن شن حملة عسكرية اجتاحت قلب المدن الفلسطينية وقام على أثرها بمحاصرة الرئيس عرفات في مقر إقامته في المقاطعة في رام الله.

رغم اجتياح المدن التي تعتبر مناطق سيطرة كاملة فلسطينيا (مصنفة ألف وفق اتفاق أوسلو) وقصف مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إلا أن شارون امتنع عن الإعلان عن السلطة ككيان إرهابي بل اكتفى بشيطنة رئيسها ووصمها باللجوء إلى الإرهاب، في إشارة إلى السياسة الجديدة التي تبناها والتي تقضي بإعادة صياغة دور السلطة وتأهيلها أمنيا وفرض قيود وفترات اختبار عليها قبل التعاطي معها.

وقد أشار مركز يافه للأبحاث الإستراتيجية في حينه إلى أن شارون وقف أمام أربعة خيارات في تلك الفترة، كان أحدها سحق السلطة من خلال إعادة احتلال المدن وطرد قادة السلطة وعودة الجيش إلى الانتشار مجددا في المدن الفلسطينية، إلى جانب خيار الانفصال الأحادي أو بناء جدار فاصل وأخيرا التوجه إلى الدول العربية والدفع باتجاه عقد اتفاق سلام إقليمي بروحية مبادرة السلام العربية، الا أنه اختار الخيار الذي يدمج بين الانفصال الجزئي من خلال الانسحاب من غزة وإقامة جدار فصل يفصل التجمعات الفلسطينية عن الإسرائيلية، مبقيا على السلطة ضمن الصلاحيات المقلصة التي بقيت لديها والتي تعمق تبعيتها لإسرائيل وتجعل وجودها مرتبطا بها بشكل أكبر.

ويبدو أن شارون اختار ادارة الصراع وتقليص دور السلطة ووظيفتها إلى أدنى مستوى، وهو ما استكمله نتنياهو فيما بعد، لأن أيا منهما لا يستطيع أن يتحمل تبعات الفراغ الذي سينشأ عن عدم وجود سلطة تدير حياة الفلسطينيين وإلغاء بصيص الأمل بحل سياسي على أساس حل الدولتين ما يعيد إلى الواجهة خطر حل الدولة الواحدة.

كما يبدو أن الملامح التي أرساها شارون ما بعد الانفصال عن غزة هي التي تحكم النظرة الإسرائيلية للسلطة حتى الآن، وقد لخصها معهد القدس للسياسات العامة بكونها سياسة قائمة على «إدارة الصراع وصولا إلى تهيئة السلطة للقبول بحكم ذاتي محدود» خاصة وأنها فشلت، برأيه، في الوصول إلى دولة وفشلت اقتصاديا ولا تسيطر على السكان والمناطق المخصصة للدولة الفلسطينية ومنقسمة على ذاتها.

وبرغم كل هذه الأسباب وتقلص إمكانية تحقيق حل الدولتين يخلص المركز إلى أن السلطة لن تبادر إلى حل نفسها، كما أن إسرائيل لن تسمح بانهيارها من خلال إدارة الصراع وضمان وجود سلطة ضعيفة فاقدة للمؤسسات ومرتبطة بإسرائيل إلى أن تتهيأ الظروف لولادة قيادة «تقبل بحكم ذاتي على السكان أو يفرض عليها حل من الخارج بدعم عربي»!

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب
ترجمة: سليم سلامة

أزمة كورونا «تجرف» مكتسبات الاقتصاد في إسرائيل. (إب.أ)

تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية: آثار الأزمة الاقتصادية ستستمر حتى ٢٠٢٣!

«المشهد الاسرائيلي» - خاص:

تشير تقديرات جديدة لوزارة المالية الإسرائيلية، نشرتها الأسبوع الماضي، إلى أن الأزمة الاقتصادية المستفحلة في هذا العام ستمتد آثارها للعام ٢٠٢٣ على الأقل، ولم تقدم الوزارة تقديرات أكثر، مثل مصير الاقتصاد إذا ما تفاقمت الأزمة الصحية أكثر في العام المقبل ٢٠٢١. ويتهم محللون الحكومة بالفشل، وبأنها فقدت السيطرة على إدارة الميزانية، والاتهام المباشر هو لشخص بنيامين نتنياهو، الذي يؤخر إقرار موازنة العامين الجاري والمقبل لحسابات شخصية انتخابية، لا أكثر.

بموازاة هذا أشار تقرير إلى أن الأزمة الاقتصادية تنعكس بقوة على جمعيات خيرية إسرائيلية تعنى بتقديم المعونة الغذائية للفقراء اليهود، خاصة في موسم الأعياد العبرية، الذي يبدأ الأسبوع المقبل، ويمتد ثلاثة أسابيع.

وتقول التقديرات الجديدة لوزارة المالية إن مداخيل الدولة من الضرائب للعام الجاري ٢٠٢٠، ستهبط في حالها الأفضل، بنحو ٥٠ مليار شيكل، من أصل توقعات سابقة للمداخيل، ٣٦٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٠٦ مليارات دولار (بحساب أن معدل صرف الدولار ٣,٤ شيكل للدولار). بمعنى أنه في أسوأ الأحوال ستهبط المداخيل إلى ٣١١ مليار شيكل، وهذا أقل بنحو ٦٠ مليار شيكل عن سقف مداخيل الضرائب الذي كان في العام الماضي ٢٠١٩. لكن ٣١١ مليار لن يكون التقدير الأسوأ، في حال استمرت الأزمة الاقتصادية. ويضاف إلى هذا العجز، تراجع مداخيل مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية) بنحو ٢٠ مليار شيكل، بدلا من فائض سنوي هو بالمعدل ٢٤ مليار شيكل.

وفي التقديرات الجديدة لوزارة المالية، يظهر تراجع كبير عما نشرته من تقديرات في شهر أيار من العام الجاري. فالمداخيل في العام المقبل ٢٠٢١، ستهبط من ٣٧٥ مليار شيكل وفق التقديرات السابقة، إلى ٣٤٣ مليار شيكل في التقديرات الأفضل، وإلى ٣١٠ مليارات شيكل وفق التقديرات الأسوأ. وفي العام ٢٠٢٢، هبطت التقديرات المتفائلة، من ٣٩١ مليار شيكل، إلى ٣٦٨ مليار شيكل، وفي التقدير الأسوأ ٣٣٨ مليار شيكل. والحال ستستمر في العام ٢٠٢٣، إذ هبطت التقديرات المتفائلة من ٤٠٩ مليارات شيكل، إلى ٣٨٨ مليار شيكل، وفي التقدير الأسوأ قرابة ٣٦٢ مليار شيكل.

وهذه التقديرات السوداوية، يتبعها عجز في الموازنة العامة، وأيضا تفاقم الدين العام، ما يعني أنه إذا كانت إسرائيل حتى قبل أشهر قليلة قد قالت إن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة شطبت إنجازات السنوات العشر الأخيرة، بالنسبة لخفض الدين، فإن الحديث اليوم يدور حول سنوات أكثر.

ووفق ورقة وزارة المالية نرى، للمقارنة، كيف أن العجز في الموازنة العام سيتفاقم إلى حدود غير مسبوقة. ففي العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ بلغ العجز في كل واحد منهما نسبة ٢,١٪ من حجم الناتج العام، وهنا لم تصل إسرائيل إلى السقف المحدد ٢,٥٪. وهبط العجز أكثر في ٢٠١٧، إلى ١,٩٪، ثم ارتفع مجددا في العامين التاليين ٢٠١٨ و٢٠١٩، إلى ٢,٩٪ و٣,٧٪ على التوالي. أما في العام الجاري فإن العجز سيقفز إلى نسبة غير مسبوقة، حتى في سنوات الأزمات الاقتصادية، وسيصل إلى ١٣,٤٪ من حجم الناتج العام، وهذا يعني عجزا يقارب ١٨٠ مليار شيكل، ما يعادل ٥٣ مليار دولار. بينما العجز في العام المقبل سيكون بنسبة ٩,٥٪، وهذا خلافا لتقديرات سابقة لبنك إسرائيل المركزي، توقعت أن لا يتجاوز العجز نسبة ٤٪. وأيضا في العامين التاليين سيكون العجز ضعفي معدل السقف في السنوات الماضية، وسيكون على التوالي ٥,٧٪ و٥,٣٪. وكل هذه النسب تفوق نسب النمو الاقتصادي المتوقعة.

ففي العام الجاري، تقول التقديرات، إن الانكماش الاقتصادي سيكون في أحسن أحواله بنسبة ٥,١٪، وفي أسوأ أحواله ٧,٢٪، وهي نسب مطابقة لتوقعات بنك إسرائيل المركزي، وسيعود النمو للارتفاع في العام المقبل ٢٠٢١ بنسبة ٢,٣٪ كحد أدنى، وهذه نسبة تبقى أقرب للركود الاقتصادي، نظرا لكون نسبة التكاثر السكاني السنوية ٢٪، وفي التقديرات التفاؤلية، فإن النمو في العام المقبل سيرتفع بنسبة ٥,٤٪. وفي العام ٢٠٢٢، سيتراوح النمو ما بين ٣,٥٪ كحد أدنى، و٤,٦٪ كحد أعلى، وفي ٢٠٢٣، سيتراوح ما بين ٣,٦٪ و٤,١٪. ولكن كل نسب النمو هذه، بعد احتساب نسبة التكاثر السكانية السنوية، لا يمكنها التعويض عن الانكماش الكبير الحاصل في العام الجاري، ما يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي سيحتاج إلى سنوات نسب نمو أعلى، كي يكون بمقدوره التعويض عن أضرار الأزمتين الصحية والاقتصادية المستفحلتين.

أمام هذه التقديرات، فإن الدين العام سيبتعد لسنوات عديدة عن الحد الأدنى الذي هبطت له إسرائيل حتى العام الماضي ٢٠١٩، إذ بلغ حوالي ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وحسب التقديرات الأولية، فإنه سيقارب هذا العام نسبة ٨٠٪ من حجم الناتج العام، وقد يتجاوز هذه النسبة في العام المقبل.

وتقول مصادر في وزارة المالية، للصحافة الاقتصادية، إن على الحكومة أن تبحث عن مصادر لتمويل عجز إضافي فوق العجز المخطط له، وتقارب قيمته ٦٢ مليار شيكل، في ميزانية العام المقبل ٢٠٢١. وحسب تلك المصادر، سيكون على الحكومة إجراء تقليص في ميزانية العام المقبل بقيمة تقارب ١٢ مليار شيكل، وبموازاة ذلك، سيكون عليها إيجاد مصادر دخل جديدة بقيمة ٥٠ مليار شيكل. وغالبا ما تكون مصادر الدخل الجديدة هي بيع سندات دين، ليتفاقم حجم الدين أكبر، والذي كان حتى مطلع العام الجاري، في حدود ٨١٠ مليارات شيكل، ومن المتوقع أن يقفز بنحو ٣٣٪ مع نهاية العام الجاري.

كل هذه التقديرات طرحتها وزارة المالية قبل قرار الحكومة بفرض إغلاق واسع على الاقتصاد والحركة التجارية، ابتداء من يوم الجمعة المقبل ١٨ أيلول الجاري، ولمدة أسبوعين، على الأقل، قابلة للتمديد، ولكن هذه فترة ليست عادية للسوق الإسرائيلية، فهي واحدة من أكبر موسمين تجاريين يسبقان مواسم الأعياد العبرية، في الربيع والخريف.

وتقول تقديرات أولية، نشرت في مطلع الأسبوع الجاري، إن الإغلاق لمدة أسبوعين سيكلف الاقتصاد حوالي ١٩ مليار شيكل، فيما سيعود إلى البطالة، ولو مؤقتا، ٢٥٠ ألف عامل وموظف.

ويقول المحلل الاقتصادي عومر ميلمان، في مقال له في صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»: «حسب تقديرات وزارة المالية، فإنه إذا لم يتم سد العجز الإضافي حتى العام ٢٠٢٢، سيتفاقم أكثر، وسيكون عجز تراكمي آخر في ذلك العام في حدود ٥٦ مليار شيكل، ويرتفع في ٢٠٢٣ إلى ٥٧ مليار شيكل، وطالما لم تكن هناك إجراءات على مستوى أبعد، وتكتفي الحكومة بإجراءات عينية ومرحلية، فإن العجز سيتفاقم أكثر في السنوات المقبلة».

ويرى ميلمان أنه يجب قراءة تقديرات وزارة المالية، على أساس المخطط السنوي السابق، الذي أقر في عهد وزير المالية السابق، موشيه كحلون، الذي أنهى مهماته في شهر أيار الماضي. فقد وضعت الحكومة مخططا، يقضي بأن تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة للعام الجاري إلى ٢,٢٥٪، بينما اليوم يجري الحديث عن عجز سيصل إلى ١٣,٤٪. وفي العام المقبل كان مخططا أن يكون العجز بنسبة ١,٧٥٪. وكل هذه نسب سيتم تأجيلها لسنوات، حسبما يظهر من تقديرات وزارة المالية الجديدة.

وحسب التقديرات، فإن الحكومة صرفت وستصرف على أزمة فيروس كورونا في العام الجاري حوالي ٨٢ مليار شيكل، من أصل ميزانية مقررة مسبقا بنحو ٩٤ مليار شيكل، ولكن كل هذه الميزانية هي فوق الميزانية الأساسية لميزانية العام الجاري. وحسب ميلمان، فإن هذه الميزانية لتمويل أزمة كورونا، تم ضمانها من تمويل خاص جانبي، من خلال بيع سندات دين.

وكما هو معروف فإن ميزانية العام الجاري لم تقر بعد، وتدير الوزارات شؤونها على أساس ميزانية العام الماضي ٢٠١٩، بزيادة ٢٪ على الميزانية الشهرية، إلى حين إقرار الموازنة العامة، التي ليس واضحا إذا ما ستقر هذا العام، أو ما إذا ستقر ميزانية مزدوجة للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢١.

ووفقاً للمحلل الاقتصادي سامي بيرتس، فإن نتنياهو يتلكأ في مسألة الميزانية، إلى حين يعرف إذا طاقم المحامين لديه جاهز للمواجهة في جلسات محاكمته المكثفة، التي ستنطلق في الشهر الأول من العام المقبل. وبحسب بيرتس، إذا عرف نتنياهو أن طاقم المحامين ليس على قدر كاف من الجاهزية، فإنه سيعرقل إقرار الموازنة العامة، ويتجه لانتخابات رابعة، على أساس اعتقاده أن الانتخابات ستكون سببا كافيا للمحكمة لتؤجل جلسات محاكمته مرّة أخرى. ويضيف أنه إذا أيقن نتنياهو أن طاقم محاميه جاهز، فقد يعمل على إقرار الميزانيتين حاليا، أو ميزانية العام الجاري، لتبقى ميزانية ٢٠٢١ ورقة مساومة بيديه، يستطيع على أساسها حل الحكومة والتوجه لانتخابات رابعة، بموجب حساباته الشخصية.

الجمهور سيدفع الثمن

القناعة المنتشرة حاليا هي أن كل قرارات الحكومة لتمويل أزمة كورونا، بضمنها المنح المالية، التي نالتها كل الشرائح على حد سواء تقريبا، بمعنى أولئك الغارقين في الفقر المدقع، وحتى الأثرياء، سيدفع ثمنها الجمهور لاحقا، بتقليصات في الميزانيات الاجتماعية ولسنوات، وهذا يعني تقليص خدمات وتقليص قوى عاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية.

وكما يبدو، وحسب التقارير التي تظهر تباعا، فإن ميزانية الجيش لن تكون على قائمة التقليصات، فقيادة الجيش تطالب منذ الآن زيادة بمليارات كثيرة لميزانيتها، وحصلت في الأسبوع الماضي على ميزانية إضافية تفوق ٣ مليارات شيكل. ولكن ما هو معروف أن الجيش سيطلب ميزانيات أعلى، للحفاظ على ما تسميه إسرائيل «التفوق العسكري في المنطقة»، خاصة إذ صادقت الولايات المتحدة على بيع دولة الإمارات طائرات إف ٣٥ الحربية المتطورة.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية، قال تقرير لاتحاد الجمعيات الخيرية الإسرائيلية التي تعنى أساسا بالمعونات الغذائية للعائلات الفقيرة، إن هذه الجمعيات تواجه عجزا كبيرا في ميزانياتها، ما يجعلها في أزمة حادة للقيام بالمهمات التي اعتادت عليها على أساس يومي، ولكن بشكل خاص في موسم الأعياد العبرية. وينبع العجز من تراجع حاد في التبرعات التي تحصل عليها الجمعيات من الجمهور ومن صناديق خارجية. وحسب التوقعات، فإن الحكومة ستدر على هذه الجمعيات ميزانيات دعم، خاصة وأنها تخدم جمهورا واسعا من المتدينين المتزمتين الحريديم، وهو الجمهور الذي يعتبر بمثابة داعم فوري لبنيامين نتنياهو والليكود، من خلال كتلتي الحريديم في الكنيست شاس ويهدوت هتوراة.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٧٨»

محور العدد:

معاداة الساميّة، الصهيونية وقضية فلسطين

المشهد الاسرائيلي
مدار

دراسة جديدة:

صحيفة «يسرائيل هيوم» أداة في يد نتنياهو ساعدته على البقاء في رئاسة الحكومة

كتب سليم سلامة:

من الصعب الادعاء بأن الأمر كان في حاجة إلى دراسة علمية معمقة وشاملة كهذه. ورغم ذلك، تقدم هذه الدراسة الجديدة ـ الأولى من نوعها في إسرائيل ـ مساهمة جدية في سبر أغوار الحقيقة المعروفة عن مدى تأثير صحيفة «يسرائيل هيوم» («إسرائيل اليوم») التي تُوزَّع مجاناً على أنماط التصويت في انتخابات الكنيست الإسرائيلي وعلى صورة الحكم في إسرائيل والتشكيلات السلطوية المسيطرة على مقاليد السلطة فيها خلال العقد الأخير، على الأقل، أو كما يقول يوتام مرغليت، أحد الباحثين الذين أعدوا هذه الدراسة: «لا يمكنني القول إن صحيفة «يسرائيل هيوم» هي التي أبقت بنيامين نتنياهو على سدة الحكم خلال العقد الأخير، لكنها قدمت له مساعدة كبيرة في ذلك، على أقل تقدير»، بينما يجمع مراقبون ومحللون سياسيون إسرائيليون كثيرون على أن تأثير هذه الصحيفة على المنظومة السياسية ـ الحزبية في إسرائيل هو «تأثير دراماتيكي».

ينبغي التأكيد، استدراكاً، أن هذا التقدير الذي يجمع عليه كثيرون من المراقبين والمحللين يختلف، جوهرياً، مع خلاصات توصلت إليه أبحاث عديدة أجريت في أنحاء مختلفة من العالم خلال عشرات السنوات حول مدى تأثير وسائل الإعلام على أنماط تصويت المواطنين في دول مختلفة، إذ بينت أن تأثيرها محدود، بل محدود جداً لدرجة أنه يكاد يكون معدوماً تماماً في معظم الأحيان، وذلك لأسباب عديدة ومختلفة يكفي أن نشير إلى ثلاثة من أبرزها باقتضاب: الأول ـ أن المصوتين، في غالبيتهم الساحقة، يختارون في العادة، وبدون علاقة مباشرة بعملية التصويت، صحيفة أو قناة تلفزيونية محددة تنسجم مع توجهاتهم ومعتقداتهم السياسية. وهم لا يبحثون في وسيلة الإعلام المحددة هذه، في الغالب، عن الحقائق الموضوعية أو عما يمكن أن يتحدى قناعاتهم ومعتقداتهم، بل العكس تماماً ـ يبحثون ما يؤكد تلك القناعات والمعتقدات الراسخة لديهم. الثاني ـ حين تكون وسيلة إعلام ما منحازة سياسياً، لصالح طرف سياسي معين، يستطيع الجمهور/ الناخبون، إجمالاً، تبيّن ذلك بسهولة ثم اتخاذ موقف (مسبق) من أية مادة صحافية تقدمها، سواء كانت إخبارية أو تحليلية، تبعاً لمواقفهم هم، قناعاتهم ومعتقداتهم. الثالث ـ أن جزءاً كبيراً من النماذج والتشكيلات الاقتصادية السياسية في مجال الإعلام ووسائله تفترض، ابتداءً، أن المنافسة والمحفزات التي تُنتجها ديناميات السوق من شأنها إقصاء وسائل الإعلام المتحيزة إلى خارج دائرة التأثير.

«يسرائيل هيوم» .. تجَنُّد بلا محاذير.

صحيفة الليكود ونتنياهو شخصياً، بامتياز

يوتام مرغليت (من جامعة تل أبيب) كان شريكاً، مع باحثين آخرين هما تمار ميتس (من جامعة كولومبيا) وغاي غروسمان (من جامعة بنسلفانيا)، في إنجاز دراسة مشتركة هي الأولى من نوعها في إسرائيل كما أسلفنا، نشرت مؤخراً، تحت عنوان «ملكية وسائل الإعلام كاستثمار سياسي: يسرائيل هيوم نموذجاً»، وتركزت في بحث مدى وأشكال تأثير «يسرائيل هيوم»، الصحيفة اليومية المجانية التي أسسها الزوجان اليهوديان الأميركيان مريم وشيلدون إدلسون وبدأ صدورها اليومي المنتظم في إسرائيل يوم ٣٠ تموز ٢٠٠٧ ثم سرعان ما أصبحت تحتل ـ ابتداء من العام ٢٠١٠ ـ المرتبة الأولى في تدريج انتشار الصحف الإسرائيلية. وقد أضيف إلى الصحيفة الورقية لاحقاً موقعان إخباريان أحدهما باللغة العبرية والآخر باللغة الإنكليزية.

يشير الباحثون في مستهل دراستهم إلى أن ما يهم مالكي وسائل إعلام كهذه هو، بالدرجة الأولى، التأثير السياسي، وليس الربح المادي. وتؤكد حالة «يسرائيل هيوم» هذا الاستنتاج، إذ سجلت هذه الصحيفة منذ إنشائها وحتى اليوم خسائر مالية تقدر بما يزيد عن مليار شيكل.

الاستنتاج المركزي الأول الذي توصلت إليه هذه الدراسة هو أن صحيفة «يسرائيل هيوم» مارست تأثيراً ملحوظاً، بل ملحوظاً جداً، على أنماط التصويت في إسرائيل وأنها استطاعت «نقل» عدد من المقاعد البرلمانية (يتراوح بين اثنين وثلاثة مقاعد، على الأقل) نحو اليمين، وخصوصاً لصالح حزب الليكود بزعامة نتنياهو، خلال المعارك الانتخابية البرلمانية العامة الثلاثة قبل الأخيرة على وجه الخصوص. معنى ذلك أن الدراسة وجدت علاقة سببية واضحة بين تأثير «يسرائيل هيوم» وبين التصويت لصالح حزب الليكود، ولو على حساب أحزاب يمينية أخرى.

أما الاستنتاج المركزي الآخر الذي توصلت إليه الدراسة فكان أن «يسرائيل هيوم» هي الوسيلة الدعائية/ التحريضية الخاصة ببنيامين نتنياهو شخصياً وأن الانكشاف على هذه الجريدة أدى، في المحصلة، إلى زيادة التأييد لنتنياهو.

وثمة خلاصة ثالثة توصل إليها الباحثون تجزم بأن تأثير «يسرائيل هيوم» على أنماط التصويت في إسرائيل كان أكبر وأكثر وضوحاً في البلدات التي يمكن اعتبارها «متوازنة» نسبياً من الناحية السياسية، بمعنى أنها ليست محسوبة كلياً على جناح ما في الخارطة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من نتائج التصويت في الجولات الانتخابية البرلمانية السابقة.

ينوه الباحثون الثلاثة إلى أنه بالرغم من اطلاعهم على الدراسات التجريبية والنماذج المختلفة الخاصة بتأثير وسائل الإعلام على أنماط التصويت ـ وهو ما شكل أحد دوافعهم المركزية لإجراء دراستهم هذه ـ إلا أن ثمة شكوكاً كانت تساورهم بأن حالة «يسرائيل هيوم» تختلف عن كل ما سواها، وذلك لسببين مركزيين: الأول ـ أن الزوجين اللذين يمولان إصدار هذه الصحيفة منذ يومها الأول وحتى يومنا هذا، مريم وشيلدون إدلسون، لم يكونا يبحثان عن جني أي ربح مادي من وراء إصدارها ولم يطمحا إلى ذلك، مطلقاً. والثاني ـ أن النموذج الذي اختاراه لتحقيق التأثير المرغوب والمرجو قد حقق لهما مبتغاهما بالفعل على أرض الواقع. أما النموذج المقصود هنا فهو: توزيع الصحيفة اليومية بالمجان طوال كل هذه السنوات.

وقد شملت هذه الدراسة متابعة وتقييم المعطيات المختلفة حول توزيع الصحيفة ومدى انتشارها، ثم نتائج التصويت في مناطق مختلفة في إسرائيل، إلى جانب تقصي التغطية الصحافية التي اتبعتها هذه الصحيفة على مدى اثني عشر عاماً منذ بدء صدورها يومياً وفي مركزها الانحياز الواضح لليكود كحزب ولنتنياهو شخصياً واعتماد أجندة تخدمه بصورة شخصية مباشرة.

من الناحية التقنية، اعتمد الباحثون هنا برمجية حوسبية تستطيع قراءة المصطلحات والتعابير السياسية المستخدمة في التغطية الصحافية، الإخبارية والتحليلية على حد سواء، وتحديد مدى انحيازها السياسي لجناح معين في الخارطة السياسية ـ الحزبية، وذلك من خلال مقارنتها بمصطلحات وتعابير وردت في البرامج الانتخابية التي أصدرتها الأحزاب السياسية المختلفة في إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، استعان الباحثون الثلاثة بمساعدي بحث قاموا، بصورة مستقلة ومنفردة، بإجراء مسح شامل للصفحة الأولى من الأعداد التي صدرت من هذه الجريدة يومياً على مدار سنوات عديدة، إلى جانب التدقيق في العناوين واستعراض المواد الصحافية المنشورة وتحديد الجهة السياسية ـ الحزبية التي تميل إليها وتروج لها.

الواقع معاكس للتقييمات

المجموعتان الرئيسيتان اللتان يمكن للصحيفة ـ أية صحيفة ـ أن تمارس التأثير عليهما، عادةً، هما: الجمهور الواسع ـ سواء كان من الناخبين أو المستهلكين، بصورة أساسية ـ وصنّاع القرارات، أي النخب السياسية والاقتصادية.

في هذا الشأن، درج السياسيون، المسؤولون الإداريون في الأجهزة الرسمية المختلفة، رجال الأعمال، الأكاديميون، المثقفون والصحافيون ـ بصورة عامة ـ على الاستهزاء بصحيفة «يسرائيل هيوم»، الاستهتار بها والحط من شأنها ومن قدرتها على التأثير. لكنّ الباحثين الثلاثة بيّنوا في دراستهم هذه واقعاً معاكساً تماماً لتلك التقييمات «العلمية» و«المهنية»، ظاهرياً: تأثير هذه الصحيفة على الجمهور الواسع في إسرائيل كان كبيراً جداً، نسبياً، ويفوق كل تلك التقييمات بكثير. ذلك أن قطاعات واسعة جداً من المواطنين، العاديين أساساً لكن ليس فقط، الذين لم يكونوا من قراء الصحف، لم يكونوا يأبهون بها والأهمّ ـ لم يكونوا مستعدين لشرائها ودفع ثمنها مقابل الاطلاع على ما فيها، أصبحوا فجأة من قراء الصحف وانضموا إلى دائرة مستهلكيها حين أتيحت لهم إمكانية الحصول على «يسرائيل هيوم» في كل مكان تقريباً، في الشارع، في محطة القطارات، في محطة الباصات، في المستشفيات وفي قائمة لا نهائية من المواقع والمؤسسات و... بصورة مجانية، دون أي مقابل مالي.

هكذا أصبحت «يسرائيل هيوم»، ابتداء من العام ٢٠١٠، أي بعد ثلاث سنوات فقط على بدء صدورها، الصحيفة الأكثر والأوسع انتشاراً في إسرائيل، بعد أن كانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أولاً ثم مجموعتها الإعلامية الواسعة تالياً تتربع على صدارة هذه القائمة منذ قيام الدولة دون منازع.

من هنا، يشير الباحثون إلى احتمال أن يكون تقديرهم بشأن «نقل مقعدين أو ثلاثة إلى الليكود» تقديراً ناقصاً لا يعكس الواقع الحقيقي بدقة، إذ ثمة مجموعة ثالثة ـ ولو أنها صغيرة تشمل بضع عشرات من الأشخاص ـ مارست هذه الصحيفة عليها الدرجة الأعلى والأخطر من التأثير، وهي: مجموعة مالكي وسائل الإعلام المركزية في إسرائيل (وهي، في غالبيتها الساحقة، بملكية خاصة)، أصحاب الرساميل والسياسيين الأكثر تأثيراً في إسرائيل.

فقد كان دخول صحيفة «يسرائيل هيوم» إلى سوق الإعلام (والتجارة) الإسرائيلية، برأس مال أميركي داعم لها (هو رأسمال الزوجين إدلسون) بلغ ما يزيد عن ٣٠ مليار دولار، من وجهة نظر هذه المجموعة، بمثابة زلزال أحدث تغييراً جوهرياً عميقاً في تشكيلة وتركيبة القوى الفاعلة في المنظومة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية. ولا بد من الإشارة السريعة هنا إلى أن هذا الواقع المستجد كان المحرّك الأساسي والموضوع المركزي للاتصالات الحثيثة التي جرت بين رئيس الحكومة، نتنياهو، ومالك مجموعة «يديعوت أحرونوت»، أرنون (نوني) موزِس، والتي تدحرجت إلى تحقيقات جنائية مع كليهما عُرفت بـ «ملف ٢٠٠٠» وانتهت في نهاية المطاف إلى قرار المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، في تشرين الثاني ٢٠١٩، تقديم لائحة اتهام جنائية ضد كليهما ـ بتهمة الغش وخيانة الأمانة ضد رئيس الحكومة، نتنياهو، وبتهمة محاولة إعطاء الرشوة ضد موزِس. وقد بدأت محاكمتهما في أيار الأخير. وإذا ما أردنا مزيداً من التوضيح في هذا الشأن، فبالإمكان الجزم بأن التهمة الجنائية الموجهة إلى موزِس (محاولة رشوة رئيس الحكومة نتنياهو) تشكل أفضل دليل على عمق المأزق الحاد الذي أدخلت صحيفة «يسرائيل هيوم» موزِس إليه، من جميع النواحي ـ الاقتصادية، السياسية (قدرته على التأثير على صناع القرارات، بل التحكم بأدائهم، إلى حد كبير) والإعلامية.

التأثير السياسي هو الهدف الأساس

وضعت صحيفة «يسرائيل هيوم» حداً نهائياً للواقع الذي استمر وتكرس في اسرائيل لسنوات طويلة جداً: رجل أعمال واحد، هو أرنون موزِس، صاحب رأسمال كبير، لا يأبه بأي شيء، لا بالأحزاب ولا بسياساتها، يمينها أو يسارها، ولا بالصحافة أو الديمقراطية، وإنما جل ما يهمه هو أمر واحد فقط ـ المال والمزيد من المال الذي يمنحه القوة والقدرة على التأثير السياسي.

في ظل هذا الواقع، وفي أعقاب الدورة الأولى من توليه رئاسة الحكومة في المرة الأولى (من حزيران ١٩٩٦ حتى تموز ١٩٩٩)، أيقن نتنياهو إنه إذا كان يريد العودة إلى رئاسة الحكومة، فسيكون ملزماً بعقد تحالفات مع وسائل الإعلام القائمة أو باستحضار لاعبين جدد إلى هذا الملعب يكونون في صفه وداعمين له.

الرواية التي يسردها أنصار نتنياهو في هذا الصدد تقول إن دخول «يسرائيل هيوم» إلى ملعب الصحافة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٧، ثم ما تبع ذلك من بروز عدد من الصحافيين اليمينيين المؤيدين لنتنياهو، سواء في القنوات التلفزيونية أو في الإذاعات أو في الصحف المطبوعة، ثم الانتقال السريع والعلني في العديد من وسائل الإعلام هذه إلى التوجهات اليمينية المتعصبة، سياسياً وقومياً، كان بمثابة «إصلاح غبن تاريخي»، كما يصفونه، استمر لسنوات عديدة جداً كانت «وسائل الإعلام اليسارية» تسيطر خلالها على مختلف المنصات الإعلامية في إسرائيل.

في المقابل، تقول رواية معسكر المعارضين لنتنياهو إن هذه الظواهر هي دليل إضافي آخر على أن رئيس الحكومة، نتنياهو، قد فقد جميع الكوابح والضوابط ويسعى إلى الاستيلاء الفعلي على المؤسسات الديمقراطية تمهيداً لتفكيكها نهائياً وأنه «اشترى نتائج الانتخابات العامة والسلطة في إسرائيل خلال العقد الأخير، بأموال ثريّ أميركي».

لكن الحقيقة أن المنافسة، أو الصراع، بين «يديعوت أحرونوت» و«يسرائيل هيوم» ليست على الآراء والأفكار حقاً، وإنما ـ وإن ظهر كذلك في كثير من الأحيان، فهو ليس إلا غطاء تسويقياً للمنافسة والصراع الحقيقيين ـ على السلطة، القوة والتأثير. ومن هنا، يشير الباحثون إلى أن كثيرين من صحافيي اليمين الذين أدخلهم نتنياهو شخصياً إلى وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، من خلال شيلدون إدلسون وبواسطته، هم «صحافيو بيبي» (نتنياهو) المستعدون لشن الهجوم على اليسار، كما على اليمين أيضاً، إن كان الأمر يخدم مصالح نتنياهو الشخصية الضيقة. وبذلك، استنسخ هؤلاء واعتمدوا جميع قواعد العمل الفاسدة التي كانت قائمة في إسرائيل قبل دخول إدلسون وصحيفته.

يرى مرغليت، ميتس وغروسمان أن ما توصلت إليه دراستهم هذه ينبغي أن يؤدي إلى إعادة التفكير بطرق ومنهجيات ضبط سوق الإعلام في إسرائيل. فهم يكتبون أن «الأخبار ليست منتجاً استهلاكياً عادياً، والمسؤولون الحكوميون، الرسميون، يجب أن يكونوا قلقين حيال إمكانية تمتع أشخاص بشكل عام، ومتمولين أثرياء من خارج إسرائيل بشكل خاص، بقدرة كبيرة على التأثير على العملية السياسية ـ الحزبية، بواسطة الصحافة». ويضيفون: «هذا الخطر كبير بشكل خاص لأن ظاهرة استيلاء أثرياء كبار على وسائل إعلام مركزية في إسرائيل آخذة في الاتساع والازدياد».

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
لمُعاينة الجُمهور
الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية
تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل

من تظاهرة في عرعرة احتجاجا على قتل أبو القيعان. (أرشيفية)

جريمة مقتل المربي يعقوب أبو القيعان تعود لمركز الجدل من نافذة حروب مصالح كبار المسؤولين الإسرائيليين!

كتب هشام نفاع:

مرّ نحو ١٨٨ أسبوعاً على جريمة القتل البوليسية، الجريمة الإسرائيلية الرسمية، التي سقط فيها المربّي الفلسطيني يعقوب أبو القيعان في قريته أم الحيران؛ القرية التي هُجّر أهلها العام ١٩٤٨ من أراضيهم التي عاشوا فيها وزرعوها لأجيال تلت أجيالاً، وأمرهم الحاكم العسكريّ بعد التهجير بالانتقال من مكانٍ إلى آخر مرة تلو المرّة إلى أن أقاموا في الخمسينيّات قريتهم غير المعترف بها، عتير أم الحيران؛ وهي القرية نفسها التي سيمرّ ٥٥ عاماً آخر، حتى تصدر الدولة التي هجّرت أوامر بهدم ضد جميع مباني القرية، العام ٢٠٠٣، بموازاة تخطيط معلن، حتى دون قناع منسوج من خجل أو تضليل، عن إقامة بلدة لليهود فقط، على أنقاض قرية أم الحيران وباسمها: «حيران». ليس فقط أن قناع الخجل قد سقط، بل تسفر الوجوه عن أشدّ الملامح وقاحة وقسوة: نهجّركم، ننهب أرضكم وبيوتكم، واسمكم أيضاً.

قُتل المربي يعقوب على هذه الدرب الملطخة بالجريمة، التهجير لأسباب عنصريّة، وفي سياقها. وهو السياق الذي يحدّد مفاتيح قراءة ذلك «الاعتذار» الذي عبّر عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لعائلة أبي القيعان عن قتل ابنها. وكنهجه الذي لا يحيد عنه ولا يفاجئ أحداً بتكتيكه في إطاره، مزج نتنياهو اعتذاره هذا بادعاء يصعب هضمه: لم يعرف حقيقة الأمور عن مقتل المربي يعقوب «سوى أمس» حين خرج الصحافي (المستوطن) عميت سيغال بتقرير جاء في خلاصته أن أجهزة الأمن العميقة عرفت بعد مرور ٤٨ ساعة فقط، أن اتهام المغدور يعقوب بمحاولة «تنفيذ عملية إرهابية» هو اتهام كاذب، لكن الشرطة تستّرت على ذلك.

لوائح اتهام فوريّة بالإرهاب قبل أن يجفّ الدم

نعود لليلة الجريمة، مثلما توثقها التماسات ووثائق قانونية قدمها للمحاكم مركز «عدالة» القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل: ليلة ١٨ كانون الثاني ٢٠١٧، وصلت قوى الشرطة مدججة بالسلاح لهدم بيوت في قرية أم الحيران. قبل مطلع الفجر، أطلق عناصر الشرطة النار صوب سيّارة أحد سكّان القرية، يعقوب أبو القيعان، والذي أُصيب بجراحٍ بالغةٍ وفقد السيطرة على سيّارته. إثر ذلك، قُتل الشرطيّ إيرز ليفي دهساً بالسيارة التي واصلت التقدم عند منحدر وقد تحررت كوابحها. قوة الشرطة في موقع الحدث منعت وصول الطواقم الطبيّة لعلاج يعقوب أبو القيعان، فنزف حتى الموت.

فور وقوع جريمة قتل أبو القيعان، خرج للإعلام وزير الأمن الداخلي آنذاك غلعاد إردان والمفتش العام للشرطة روني ألشيخ وصرّحا بأنّ الدهس كان مقصودا من قبل أبو القيعان. فبعد بضع ساعات من ذلك فقط، خلال جنازة الشرطي ليفي، قال المفتش العام للشرطة: «لأسفي ثمة من يستغلون كل وضعية من أجل صنع الإرهاب، بمن فيهم مخرب نذل استغل لحظة مناسبة، أسرع متجاهلا الأراد الشرطة الذين كانوا منتشرين على جانبي الطريق، وأشاروا إليه بأن يتوقف». بعد ذلك، رفضت الشرطة تسليم جثمان الشهيد إلى عائلته ومنعت دفنه، وهو ما اضطر مركز «عدالة» لتقديم التماسٍ للمحكمة العليا من أجل تسليم الجثمان للعائلة. وبعد عام على استشهاده، نشرت أنباء عن أنّ وحدة «ماحش» قررت إغلاق ملف التحقيق في القتل.

خلاصة ما كشفه سيغل في أخبار القناة التلفزيونية ١٢، كالتالي: منع النائب العام السابق، شاي نيتسان، فتح تحقيق في وحدة «ماحش» (وحدة في وزارة العدل مفوّضة بصلاحية التحقيق مع عناصر الشرطة) ضد المفتش العام السابق للشرطة، روني ألشيخ، بعد أن منع تحقيقاً في قتل المربي أبو القيعان زاعماً أنه حاول تنفيذ اعتداء إرهابي بل ذهب حدّ أن له علاقة بتنظيم (داعش). وجاء هذا الموقف من المفتش العام على الرغم من أن جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) أقرّ بعد ٤٨ ساعة أنه لم تكن هناك أية عملية إرهابية في أم الحيران.

وفقا لتقرير «أخبار ١٢» فإن نيتسان امتنع عن الاستجابة لطلب «ماحش» بفتح تحقيق ضد ألشيخ معلّلاً ذلك بأنه «يخدم مصالح من لا يريد الخير للنظام القضائي والشرطة في إسرائيل»، في إشارة إلى نتنياهو الذي كان على خلاف مع ألشيخ على خلفية ملفات الفساد التي خضع حينذاك نتنياهو لتحقيقات الشرطة فيها، واكتملت لاحقاً في لوائح اتهام بالفساد تضمنت تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة.

الشاباك أصدر قرارا رسميا مفاده أن «أبو القيعان لم يكن إرهابياً بل مدني بريء صدم عناصر في الشرطة خطأ»، وأبلغ «ماحش» بذلك، لكن ألشيخ، وفقا للتقرير، لم تعجبه النتائج فراح يهاجم «ماحش» التي لجأت إلى النائب العام السابق نيتسان، بطلب فتح تحقيق ضد مفتش الشرطة. لكن المسؤول القضائي كتب: «أعترف بأنني متردد. فمن ناحية لا يمكن المرور على سلوك ألشيخ. ولكن من ناحية أخرى، اتباع هذا المسار أمر صعب (...) وإذا تجاوزنا الحادث العيني ونظرنا إلى العلاقة بين الشرطة والنيابة العامة، فإن تصعيد الخلاف الآن لن يكون إلا في صالح من لا يريد الخير للنظام القضائي والشرطة في إسرائيل». واختتم: «هناك مصالح للدولة يجب أخذها في الاعتبار».

هذه المعطيات كان يجب أن تقود إلى فتح تحقيقات مختلفة مع الشرطة وقائدها، لكن اعتبارات رئيس النيابة كانت باتجاه آخر، وهو الامتناع عما يمكن أن يشكل ذخيرة بأيدي المشتبه به نتنياهو. هكذا تم إبقاء فرية «الإرهاب» تحوم حول تلك الليلة التي قتلت فيها شرطة إسرائيل مواطنا عربيا بوابل من الرصاص وتركته تنزف حتى الموت.

المعلومات تحوّلت إلى «ذهب ديماغوغي» بيديّ نتنياهو

هذه المعلومات التي كشفتها القناة التلفزيونية، تحوّلت إلى «ذهب ديماغوغي» بيديّ رئيس الحكومة، فقد تلقفها بفرح بادٍ وسارع إلى إعادة إنتاجها وتطويعها بما يخدم مصالحه. فكتب على صفحته في موقع «تويتر»: «إنه لأمر مفزع، الليلة ألقى سيغل قنبلة نووية، وبرهن من خلال كشف مراسلات داخلية بين مسؤولين في الشرطة ومسؤولين في النيابة، كيف حاكوا ملفات لرئيس الحكومة. يجب التحقيق مع المحققين، فالليلة ثبت لنا جميعا أن جميع الملفات مفبركة». في اليوم التالي، واصل في خطابه الذي يفترض أنه مخصص لآخر تطورات أزمة كورونا، استخدام الكشوفات، فزعم أنه سأل قائد الشرطة السابق ألشيخ ثلاث مرات عما وقع في أم الحيران، بغية التأكد من طبيعة الحادث، وأكد له ألشيخ في جميع الحالات أن الدهس كان «عملية إرهابية». وهنا اختار ما يبدو أنه أراده «قنبلته النووية» الخاصة الشبيهة بتلك التي نسبها إلى تقرير سيغل، فقال: «أنا أعتذر باسمي على مقتل أبو القيعان، وعلى أنهم قالوا عنه إنه مخرب. فأمس تبيّن أنه ليس مخرباً، وأمس تبين أن مسؤولين كبارا في النيابة العامة والشرطة، حوّلوه إلى مخرب، كي يحموا أنفسهم ويسببون لي الأذى».

أمس؟ أمس فقط تبيّن هذا. إنه فعلا كلام قابل للتصديق، ممّن يتولى المسؤولية المباشرة بحكم منصبه رئيساً للحكومة، عن جهاز «الشاباك»، وممن يعلم أن هذا الجهاز قام بالتحقيق في القتل، لكنه اختار تجاهله والتوجه بالذات إلى ألشيخ – إلى من ربطته به علاقة خلافية صداميّة شديدة - كي «يأخذ الخبر اليقين» عن ملابسات القتل.

بدا التشكيك بصدق نتنياهو في كثير من التعليقات الصحافية، فمثلا كتب المحلل الصحافي عاموس هرئيل: في الخطابات العلنية التي اضطر فيها إلى التركيز على مكافحة كورونا، ظهر متعباً وباهتاً ومشتتاً. وكان هناك من شاهدوا على وجه رئيس الحكومة الاعتراف بالهزيمة التي لا مفر منها، تحت الضغوط غير المحتملة التي يواجهها. ولكن النضارة عادت إلى وجهه بعد سلسلة كشوفات «أخبار ١٢» التي تبيّن فيها مرة أخرى سلوك غير سليم في النيابة العامة وفي الشرطة. المفتش العام السابق للشرطة كسب بنزاهة الهجوم الذي تعرض له في هذا الأسبوع في قضية أم الحيران، التي بلغت ذروتها بالاعتذار المتأخر لنتنياهو على التهم التي وجهتها السلطات ليعقوب أبو القيعان. ومثلما في أزمة البوابات الالكترونية في الحرم القدسي في صيف ٢٠١٧ وقف الشيخ على الحياد وتحصن تماما في موقفه ورفض التنازل. في الحالتين دعم نتنياهو موقفه. في الحرم، تراجع رئيس الحكومة فقط بعد أن اشتدت الأزمة وهددت بانهيار اتفاق السلام مع الأردن. ويضيف بسخرية مُرّة: أما في أم الحيران، عندما كان الأمر يتلخص بحياكة مؤامرة حول بدوي ميت، فلا ألشيخ ولا نتنياهو ولا الوزير إردان، كلفوا أنفسهم عناء تغيير مواقفهم – إلى أن تبين لرئيس الحكومة بأن هذه الحادثة قادرة على خدمة صراعه بشكل معين.

كشوفات سابقة سكت عليها نتنياهو تظهر حقيقة «اعتذاره»

لم تنقص نتنياهو الأدلة طبعا على أن الشرطة قتلت المواطن البريء يعقوب أبو القيعان الذي لا صلة له بأية مزاعم إرهاب. ففي شباط الماضي كشفت الصحافة شيئاً من مواد التحقيق في «الشاباك» و«ماحش» والتي أكدت أن ما حصل لم يكن يتعلق بعملية إرهابية. وفقاً لتلك المواد، وصل إلى أم الحيران فور إطلاق النار وحادثة الدهس مسؤولون ميدانيون ومحقّقون من «الشاباك» لغرض استجواب عناصر الشرطة وأبناء عائلة أبو القيعان. في مركز التحقيق وقف شرطي أطلق النار من بندقية رشاشة من نوع «إم ١٦»، وأوضح لمحققي الشاباك بعد وقت قصير من الحادث بأنه لم يشعر بأي خطر على حياته.

وكُشف أن محقق الشاباك الذي تولى التحقيق أبلغ أن مقتل أبو القيعان نابع من «فشل عملياتي لعناصر الشرطة»، وأنه أدلى بشهادة في «ماحش» أكد خلالها أن المغدور «لم ينفذ عملية دهس». وهو ما ناقض الادعاءات التي نشرها مكتب النائب العام (نيتسان) في بيان صحافي وكأنه لا يمكن التأكد من أن دهس الشرطي كان عمداً أم لا. نيتسان تجاهل تقرير ضابط الشاباك ولم يدرجه ضمن البيان الصحافي الذي صدر عن مكتبه. كانت هناك اعتبارات دخيلة أثرت على نتيجة التحقيق الذي أجراه النائب العام. التدخل جاء من قبل وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، والمفتش العام للشرطة، ألشيخ. وتبين أن إحدى الطبيبات التابعات للشرطة تواجدت في المكان ولم تقدم أية مساعدة طبية للمربي أبو القيعان خلال الساعات التي مكث فيها مصاباً ينزف داخل سيارته.

وجود «اعتبارات دخيلة غريبة» أدت إلى إفشال التحقيق في القتل، تبيّن قبل هذا التقرير الأخير الذي بثته «أخبار القناة ١٢» بسنتين وعدة أشهر. ففي حزيران ٢٠١٨ كان مركز «عدالة» قد أعلن أنه «يطالب المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، بتلقي جميع مواد التحقيق في القضية، ومن ضمنها تقرير الشاباك وتقرير التشريح من معهد الطب الشرعي، وكذلك فتح تحقيق شامل من قبل جهة أو أشخاص مستقلين ومحايدين بدون تضارب مصالح، وأن تقوم هذه الجهة أو الأشخاص بالتحقيق في إدارة السلطات المختصة، ومن ضمنها النائب العام، وفحص شبهات وجود تضارب مصالح، والأخذ باعتبارات دخيلة والتشويش على مجرى التحقيق».

وجاء في الرسالة: «هذه الثغرات تشير لوجود شبهات جدية حول عرقلة مجرى التحقيق من قبل السلطات نفسها، والأخذ باعتبارات دخيلة بسبب تدخل جهات لها مصالح واضحة بالتحقيق، وشبهات حول نشر نتائج التحقيق من قبل النائب العام الذي تجاهل تماماً قاعدة الأدلة المطروحة أمامه، وتشمل الشبهات كذلك وجود تضارب مصالح واضح لدى القائمين على التحقيق، وشبهات بتدخل وزير الأمن الداخلي والمفتش العام للشرطة اللذين أثرا على نتائج التحقيق كونهما يملكان مصالح سياسية واضحة، ومن ضمن الشبهات كذلك إخفاء معلومات حيوية عن أفراد عائلة الشهيد والرأي العام حول مجرى التحقيق ونتائجه». كذلك، طالب المركز النائب العام «أنه في حال تم تقديم استئناف لإغلاق الملف سيعلن المستشار القانوني بشكل واضح أن فحص الاستئناف سيتم من قبله فقط، ولا يمكن أن يتم فحصه من قبل النائب العام، بسبب وجود تضارب مصالح، على أثره لا يمكن الاستئناف على من يتخذ القرار، الأمر الذي يعتبر بحد ذاته تضارباً للمصالح».

«المشكلة هي ألشيخ والذين غطوا عليه وفي مقدّمتهم نيتسان»

الصحافي بن درور يميني كتب في «يديعوت أحرونوت» مقالا بهذه الروح جاء فيه: «منذ زمن بعيد بات معروفا أنه لم تكن لحظة مناسبة (للقيام بعملية إرهابية، مثلما كان صرّح ألشيخ)، ولم يكن هذا عملا ارهابيا، والسائق لم يسرع في سيارته. ومن المشكوك فيه أن يكون حتى قد لاحظ على الإطلاق أحداً ما اشار له بوقف السيارة، وهو لم يكن مخربا».

الصحافي لم يتوقف عند التشكيك في صدق اعتذار نتنياهو وحقيقة مآربه من خلف إطلاقه في هذا التوقيت، بل ينتقد من شاركوا في طمس القضيّة. وكتب: «يمكن توجيه اللوم إلى نتنياهو. لماذا الآن فقط؟ فقد كان يفترض بك أن تعرف. يمكن أن يُنسب له (نتنياهو) استغلال الكشف الصحافي كي يتحاسب مع الشرطة. ولكن في ملابسات القضية ليس نتنياهو هو المشكلة. بل المشكلة هي ألشيخ والذين غطوا عليه وفي مقدّمتهم النائب العام السابق للدولة شاي نيتسان. لقد اعتدنا وجود تحقيقات تبقي ملفات مفتوحة على مدى السنين، ولا سيما عندما يدور الحديث عن شخصيات عامة. كما أن التسبب بالموت غير المبرّر لأبو القيعان بقي ملفا مفتوحا رغم أن كل القرائن دلّت على أن دهس الشرطي أيضا كان بالخطأ. (...) نيتسان اعترف بأن سلوك ألشيخ كان «فضيحة». ولكنه منحه غطاء يشكل فضيحة لا تقل عن تلك الفضيحة، أبقى أسئلة مفتوحة: لماذا أصر الشيخ على أنه (المربّي) مخرب؟ لماذا صمت نيتسان؟ ماذا حصل هناك. لقد ولّى العصر الذي يمكن لمثل هذا السلوك أن يبقى في الظلام. ثمة حاجة للكشف. حتى لو من خلال لجنة تحقيق رسمية».

حالياً، يمكن ملاحظة مؤشرات على أن وجود أصحاب مصالح في إعادة قضية ليلة أم الحيران الدامية إلى مركز الجدل والحدث، قد تدفع جهات صمتت لسنوات على كشف المزيد من الوثائق التي تدين المتسترين على القتل، ليس بالضرورة بفعل النزاهة، بل بسبب صراعات قوى المؤسسة. فقد كشفت صحيفة «هآرتس»، يوم الأربعاء الماضي، النقاب عن وثيقة، نقلت فيها قول مسؤول في جهاز «الشاباك»، وكان قد بعث بها إلى قسم التحقيقات مع الشرطة في تشرين الثاني من نفس العام الذي اغتيل فيه الشهيد يعقوب أبو القيعان، بينما كانت قوات الشرطة تشن هجوماً على قرية أم الحيران من أجل هدمها. وقال المسؤول وفقاً للوثيقة، إن التحقيق الذي تم اجراؤه في المنطقة الجنوبية، وخلافاً لكل المواد التي تم تمريرها، أظهر بأن أبو القيعان لم تكن لديه أي نية بتنفيذ هجوم ضد أفراد الشرطة في كانون الثاني ٢٠١٧، بل كان قد خطّط مسار سفره مسبقاً بواسطة تطبيق «ويز»، ليصل إلى الكليّة التي يعلّم فيها. لم يعلم يعقوب أن دربه ستتقاطع مع درب الجرائم الرسمية الإسرائيلية في تلك الليلة الشتوية التي تخضّبت بالدم.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية